مبدئيات

dr.khadeja1@gmail.com
د.خديجة المحميد

كُنْ حرا حقا

من أجمل المتع الإنسانية في الحياة أن يشعر الإنسان بحريته التي أنعم الله عليه بها، بجميع أبعادها الباطنية والظاهرية، وكل من يسعى لتحصيل ذلك يتمثله من خلال تصور أحلامه وطموحاته التي تحتاج إلى إرادته الحرة والقادرة على تحقيقها. في الآونة الأخيرة امتلأت المكتبات العربية بكتب تنمية الذات المترجمة عن منهجية الفكر الرأسمالي، والتي أصبحت مصدر المادة الرئيسية لدورات التنمية البشرية وتحرير طاقات الطامحين لتحقيق ذاتهم، نعم منهجية هذه الكتب مليئة بالتجارب الناجحة في آليات توظيف القدرات الفردية والجمعية للإنسان للوصول لأهداف دنيوية محددة. وضروري في حراك المجتمعات والمدارس الفكرية أن تتبادل التجارب والخبرات النافعة، ولكن في مجال الاستفادة من الآخرين ينبغي أن ندرك المساحة المشتركة بيننا وبينهم في مجال الفكر والتجربة ما يتيح لنا الاستفادة الحقيقية من إنجازاتهم النظرية والعملية دون أن نخلق في ضمائرنا صراعا بين متناقضات حقيقية تمزق وجودنا الداخلي الفكري والنفسي.

مثال لذلك كون تحرير الذات بالمنهجية الرأسمالية يرتكز على استثارة قدراتها على أنها تملك المشيئة المطلقة والحتمية في الوصول إلى ما تريد من الطموحات الدنيوية متى ما أرادت وسعت لتذليل الصعاب لنيلها. بينما في عقيدتنا الإسلامية الأمور مرهونة بالمشيئة والقدرة الإلهية، فالرب سبحانه يطلب من عباده عمران ذواتهم ومجتمعاتهم، ويعدهم إن بذلوا أقصى ما عندهم من جهد متوكلين عليه سبحانه فهو قطعا سيعينهم وينصرهم ويذلل لهم الصعاب (ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره ـ الطلاق: 3)، بل يريد منهم بناء دنياهم وآخرتهم في آن واحد، فيطلب منهم أن يحققوا أقصى طموح تصل إليه بصيرتهم في الدنيا وتتخلد آثاره لهم في دار الخلود الآخروية. أما إذا أراد الإنسان أن يتكل على قدراته الذاتية دون الاستمداد من رب القدرة تبارك وتقدس فإنه قد يصل لما يريد، وقد لا يصل (من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ـ الإسراء: 18).

إذن بإمكان الإنسان المؤمن بالمنهج الإلهي في تحرير الذات وتنميتها أن يستفيد مما ينفع من تجارب المناهج الأخرى دون أن يؤله ذاته ويقدس الأنا في وجوده، بل ينفتح عليها ويتفهم الطاقات التي أودعها الله فيه، فيقدرها بشكر خالقه المبدع شكرا عمليا، وذلك بتوجيه هذه النعم الذاتية لبناء نفسه ومن حوله بعطاء كريم وأخلاقيات ومراق سلوكية متعالية على الشهوات الضيقة الزائلة ومتحررة بقوة من قيودها الداخلية الجبارة.

هذه القيود الشهوية والغضبية متى ما استطاع الإنسان أن يتمرد عليها ويحطمها بإرادة عاقلة قد عرفت ما تريد، وكيف تستمد من مسبب الأسباب الله سبحانه المدد للانتصار على العقبات، ومضاعفة الثمار الإيجابية لمساعيها التنموية، متى ما استطاع أحدنا أن يحقق ذلك لوجوده، فإنه سيكون الحر حقا كما ولدته أمه بطبيعة الخلقة الإلهية الحرة. (من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ـ النحل: 97)، حياة طيبة في الدنيا وفي الآخرة، وهو ما لا تستطيع مناهج التنمية البشرية المنقطعة عن الله جل وعلا أن تزود به أحدا.

انتظارات

dali_alkhumsan@hotmail.com
@bnder22
دالي محمد الخمسان

دعوة للتسامح

بتاريخ 16 من نوفمبر من كل عام دعت الأمم المتحدة كل دول ومؤسسات المجتمع الدولي على اعتبار هذا اليوم يوما للتسامح الدولي ويعتبر مفهوم التسامح هو العفو عمن أساء إليك والتخلي عن رغبة الإساءة للآخرين والشعور بالألفة والمحبة والرحمة بين الناس، والتسامح يعني احترام ثقافة وعقيدة وقيم الآخرين وهو ركيزة أساسية لحقوق الإنسان والديموقراطية والعدل والحريات الإنسانية العامة.

وقد سبقت ذلك بكثير مبادئ الدين الإسلامي في نشر التسامح بين الأفراد، حيث ان الإسلام يعتبر دين التسامح يقول الله في محكم تنزيله (فمن عفا وأصلح فأجره على الله) سورة الشورى 40. وقد أمر النبي المصطفى ﷺ بحسن المعاملة والتسامح ولين الجانب والتواضع، التسامح هو خلق النبي الأمين من قبل البعثة ونزول الوحي إلى آخر يوم في حياته الكريمة وسيرته العطرة.

إن التسامح في الإسلام مطلب وغاية وهو مضرب للمثل العليا ومبدأ نبيل يدعو القبول بالعيش المشترك والتسليم بالتواجد السلمي والحريات وقد عامل الديانات الأخرى على هذا المبدأ من التسامح النبيل، والعفو، والمصالحة.

وهذه دعوة للتصالح والتسامح الصادق بين أبناء المجتمع وعلى الحكومة الرشيدة الدفع للمصالحة مع معارضيها والترفع عن صغائر الأمور بما يكفل نشر المحبة والألفة والتعاون بين أبناء المجتمع الكويتي الواحد المشهود له على مر العصور في الحب والألفة والتعاون والفزعة بين أبنائه.

رجال العقل والحكمة في وطننا الغالي كثر بفضل الله وعليهم الدفع بنشر التسامح والعفو والتآلف بين أطياف المجتمع لما فيه من الخير الكثير على الوطن وأبنائه وكيانه، فلعل وعسى كلمة من عاقل تجد لها قبولا وصدى كبيرا ومنفعة عظيمة في الدنيا والآخرة، فالخطوة الأولى هي سر النجاح.

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

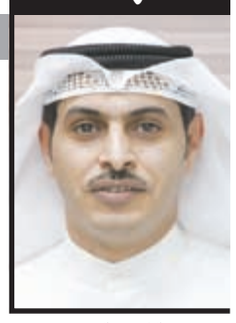

«المواجيب».. والخليج العربي

الحسابات السياسية الدقيقة لا تنفع في منطقة الخليج العربي لاعتبارات اهمها ان المنطقة ككل من القاعدة الى قمة الهرم تؤمن بأن الاعراف اكثر قوة من النظريات العلمية السياسية. وبغض النظر عن اتفاقنا لسياسة «الاعراف» او رفضنا لها تحت اي مبرر، فقد اثبتت سياسة الاعراف نجاحها دائما، بل ربما كان هذا المبدأ كمنطلق سياسي للتعاطي مع السياسات الداخلية والخارجية، وهو ما منح دول الخليج خصوصيتها وتفردها، بل كان السبب في تحصينها داخليا وخارجيا من اي محاولات تغيير قادمة ومرسومة وفق سياسة النظريات السياسية وثوابتها ومتغيراتها.

□□□

الازمة الخليجية الاخيرة التي وصفها محللون بأنها اخطر ازمة مرت على دول مجلس التعاون الخليجي كان مقدرا لها ان تنتهي.

وذكرت في مقال سابق لي تحت عنوان «مكة ادرى.. بأهلها» ان الازمة ستنتهي، وشددت في المقال على ان تدخل امير الانسانية صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد سيكون بداية النهاية لتلك الازمة.

□□□

نعم الازمة انتهت بالتوافق وتقريب وجهات النظر، والاهم انها انتهت وفق مبدأ «المواجيب»، وهو مبدأ غير مدرج في اي كتاب سياسي او وثيقة سياسية، ولكننا نحن الخليجيين نعرف هذا المبدأ جيدا ونقدره، وربما، اقول ربما، لأن الادارة الاميركية لا تعرف هذا المبدأ، اعني «المواجيب»، فهي لا تجيد العمل سياسيا بشكل جيد في المنطقة.

□□□

كما ذكرت «المواجيب»، ولا اعرف ترجمتها بالانجليزية ولا المقابل لها بالانجليزية ولو حتى قريبا منها، اعتقد انها مفاتيح سياسة المنطقة داخليا وبشكل لا يتخيله احد، «الاعراف» و«التقاليد» القائمة اعلى كعبا من النظريات السياسية، وهذا ليس بالضرورة يجعلنا على خطأ، بل ربما لأن هذا الاسلوب السياسي خرج من رحم المنطقة ما يجعله اقرب الى النجاح دوما.

إطلالة

khaled_news@hotmail.com
خالد العرافة

صباح العز جمع الشمل الخليجي

انتهت أزمة السفراء بين دول مجلس التعاون في ظل الجهود المبذولة حيال عودة الأمور إلى نصابها الطبيعي فالبيت الخليجي واحد، وقد أزاح اجتماع الرياض الغمة، وعادت الأمور إلى نصابها بعد اختلاف سابق في وجهات النظر فانتقلت متابعتنا من مشاهدة مباريات كأس الخليج إلى صور قادتنا والبيان الصادر من قبلهم حول عودة سفراء كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة إلى دولة فطر الشقيقة بعد خلاف يحصل بين الاخوة ولكن بفضل وحنكة القادة وحرصهم على لمّ الشمل الخليجي ساهم ذلك في توحيد المنظومة وتقوية أواصرها من جديد، لذلك فان صور تقبيل زعماء الخليج لشقيقهم خادم الحرمين الشريفين يدل على معدن هؤلاء الرجال الذين نفتخر بهم وهو موقف لا يمكن لأي شخص ان ينكره، كذلك وجود الحكيم والديبلوماسي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وجهوده المكوكية وحرصه على اللحمة الخليجية، دليل على إنسانية هذا القائد في تماسك البيت الخليجي وتمثل ذلك خلال زياراته الرسمية والأخوية لدول الخليج قبل عقد القمة الخليجية التي ستنعقد في الدوحة، ولله الحمد بجهود والدنا أدام الله ظله على الكويت وعلى الأمة الإسلامية عادت الأمور إلى وضعها الطبيعي، وبجهود أبو ناصر وجهود قادة دول مجلس التعاون تم طي صفحة كل خلاف بينهم بحكمتهم.

نحن كدول خليجية محسودون من دول العالم على تكاتفنا وتوحدنا الدائم بفضل القادة أدامهم الله بحفظه ورعايته.

لذلك البيان الختامي للقمة افرح شعوب المنطقة وابهجنا، فهنيئا لنا بحكامنا في دول الخليج الست، ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات بهذه المناسبة إلى كل الشعوب الخليجية على هذا التكاتف والتواصل الذي يدل على تماسك البيت الخليجي بوجود قادته الحكماء الذين علموا الجميع أن الوصل والرحم لن ينقطع أبدا بين هؤلاء الأشقاء، اللهم احفظ لنا أميرنا وحكيمنا سمو الشيخ صباح الأحمد من كل مكروه، واحفظ أشقاءه قادة دول مجلس التعاون لما ترضى وتحب.

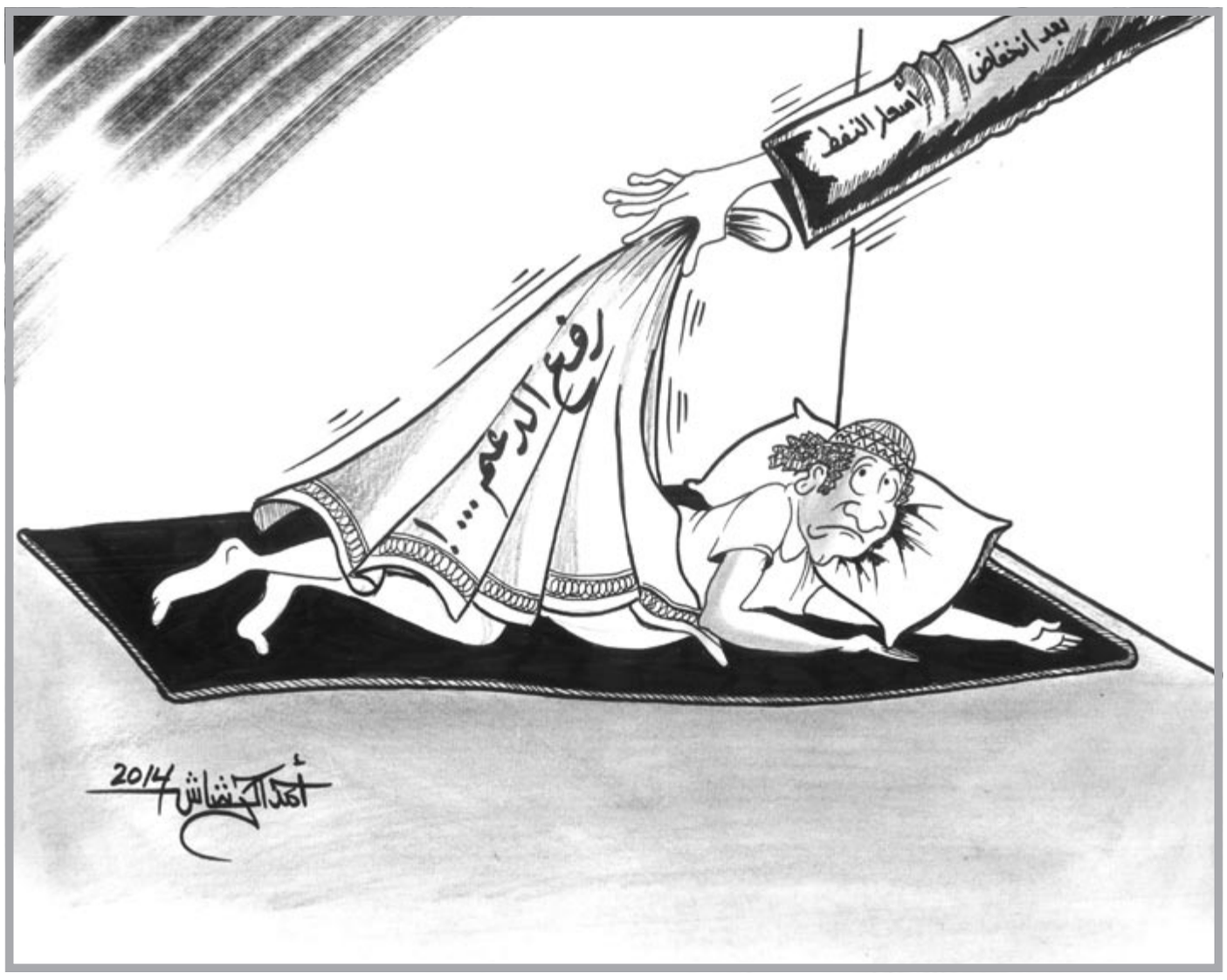

مجرد رأي

د.هايل الدهيسات ـ مؤرخ وأكاديمي أردني

الربيع العربي والحاكمية الرشيدة

منذ نحو 4 سنوات بدأت الثورات العربية أو الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي التي كانت في البداية حركات احتجاجية سلمية انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010م ومطلع 2011م متأثرة بثورة الأحرار التونسية، إذ نجحت هذه الثورات في الإطاحة بأربعة أنظمة عربية حاكمة.

فبعد الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي ونتج عنها سقوط العديد من القتلى والجرحى والشيء عينه يقال في الثورة المصرية التي شهدتها مصر في 25 يناير عام 2011م إذ نجحت في إسقاط الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في حين قامت الثورة الليبية التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة وأدت إلى مقتل العقيد معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011م.

وقد أجبرت الثورة اليمنية الرئيس علي عبدالله صالح على التنحي عن السلطة في أواخر شهر فبراير عام 2012م التزاما ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية التي ما زالت قائمة بسبب الخلافات الشخصية وتصفية الحسابات التي تطغى فيها على المصالح الوطنية، ناهيك عن الصراع المذهبي والتركيبة الاجتماعية القبلية متقلبة الولاءات.

وليس من الصعب على المرء أن يلاحظ أن الدول العربية التي اجتاحتها الثورات العربية بقوة وأسقطت حكامها أو الثورات التي ما زالت قائمة كما في سورية والعراق أو النظام الطائفي الذي يحكم في لبنان منذ عقود هي نفسها الدول التي كان ومازال حكامها يستمدون شرعيتهم من التعبئة الوهمية ضد الامبريالية والصهيونية أو المحاصصة الطائفية أو من شرعية الانقلابات العسكرية.

وإن انخراط بعض هذه الدول ما قبل الربيع العربي في بناء التوازن الاستراتيجي الوهمي على المستويين العربي والإقليمي على حساب تنمية شعوبهم واعتمادهم على الخطابات المصطنعة وتطبيق سياسة فرق تسد الأمر والذي أدى إلى عزلتهم عن العالم المتحضر وأدخلهم في حالة من الفوضى والعنف وانهيار الإرادة السياسية بل سقوطهم في أول اختبار حقيقي يتعرضون إليه.

وللموروث التاريخي في دول الاعتدال العربي دور مهم في درء المخاطر الناجمة عن ارتدادات ثورات الربيع العربي إذ ساعدت شرعية الحكم في دول الاعتدال خروج مجتمعاتهم من حالة الفوضى العامة والتطرف والعنف الذي كان متوقع حدوثه إلى درجة إرساء قواعد الأمن والاستقرار.

ولقد عرفت الدول العربية المعتدلة وبشكل تدريجي ومتفاوت كيف تتخذ من الحاكمية الرشيدة (القائمة على الرحمة والتخفيف) الطريقة المثلى لتحقيق التوافق بين المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دولهم من خلال أشكال الضبط المختلفة لحل المشكلات العالقة مع مراعاة خصوصية كل دولة في محور الاعتدال.

لذا تعد الحاكمية الرشيدة من عوامل قوة دول الاعتدال العربي التي أدركت منذ زمن بعيد أن عصر النزاعات والتطرف قد ولى لمصلحة عصر يسوده التسامح والرحمة والوسطية والعدالة والبناء العمودي والأفقي من خلال تبني سياسات وخطط حديثة تتوافق مع تطورات العصر تمتد من إدارة المنشآت الاقتصادية إلى الحكم المحلي فالتخطيط الإقليمي والدولي.

وتترسخ حاكمية دول الاعتدال الرشيدة من خلال التأكيد على الثوابت الوطنية وتحديد المرجعيات والإيمان بفصل السلطات وتداولها والنهوض بالتعليم ومخرجاته وتوعية المجتمعات على حب الأوطان ونبذ العنف والتطرف والتشدد كل ذلك يعد أكبر ضربة توجه إلى عناصر التفكير السلبي.

وإن الحداثة وسيادة القانون في دول الاعتدال هي من جوهر علامات الحاكمية الرشيدة التي تعمل في سبيل السلام وفي مقدمتها قيم العدالة واحترام التعهدات العربية والإقليمية والدولية التي تدعم وتعزز الثقة بين مكونات المجتمع والنظام الرسمي وتؤمن بمد جسور التعاون مع محبي السلام في العالم.

ومع هذا كله، فإن من أولويات حاكمية دول الاعتدال الرشيدة الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيزها لتبقى حية من خلال إشراك فئات المجتمع في دعائم الوحدة نفسها والتأكيد على المشاركة الحقيقية لعناصر التطور الإيجابي لتحقيق التقدم والازدهار والوقوف في وجه تمدد عنصر الشر.

وإن متانة دساتير دول الاعتدال العربي ومراحل التطور التي مرت بها وهي تعديلات دستورية مستمرة ومتجددة، إذ تعد الإنجاز والسلاح الحقيقي لهذه الدول من خلال محاولات تصاعدية في نظم الإصلاح السياسي والاجتماعي والذي لا يمكن من دونه الحديث عن حاكمية دول الاعتدال الرشيدة.

ومن المؤكد أن هناك ثغرة ضعيفة في تطبيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مؤسسات دول الاعتدال العربي يجب معالجتها مقابل انهيار كلي في بنية الدول العربية التي لا تستند إلى الموروث التاريخي وشرعية الحاكمية الرشيدة.

رؤى كويتية

baselaljaser@hotmail.com
baselaljaser@
باسل الجاسر

السكين وصل العظم بسبب الفساد

تعتقد حكومتنا الرشيدة ومعها الكثير من المواطنين أن السكين وصل للعظم بسبب انخفاض أسعار النفط، وأن الأمر يتطلب التصدي من خلال إعادة النظر في الدعومات التي تقدمها الدولة للمواطنين وهذا غير صحيح بالقطع، لأن السكين وصلت لعظم الوطن ليس بعد انخفاض أسعار النفط وإنما قبله وكان هذا بسبب سوء الإدارة والفساد المستشري في معظم أركان وزوايا الدولة ووزاراتها ومؤسساتها..ولاحول ولا قوة إلا بالله.

ولكي لا أتهم بالمبالغة أو التجني فإنني سأستعين بمعلومات أدلى بها النائب السيد عدنان عبدالصمد في لقاء تلفزيوني بث مساء الأحد الماضي، حيث قال إن الهدر الموجود في موازنة الحكومة يستحق استجواب جميع الوزراء ورئيس الوزراء.. وبين أن مستشار غير كويتي مرتبه الشهري 5500 دينارا ويحصل على أكثر من 90 ألف دينار سنويا نظير مشاركته في لجان وما شابهه..؟

وأضاف بأن قياديي الدولة (وزير وكيل وكيل مساعد) وما أكثرهم لدينا فمعظم الوزارات والمؤسسات فيها ما لا يقل عن سبعة وكلاء مساعدين، وهم يحصلون على رواتب عالية وامتيازات من سيارات وخلافه ومكافأة سنوية، وفوق كل هذا يحصل بعضهم على 190 ألف دينار سنويا نظير المشاركة في لجان وأعمال بعد وقت الدوام الرسمي والغريب أن كل هذا الهدر يحسبونه على الباب الأول بالميزانية أي باب المرتبات.

وأكد النائب عبدالصمد أن الحكومة تقدم الكهرباء المدعومة لمؤسسة البترول الوطنية بأكثر من 450 مليون دينار سنويا وتحسبه ضمن الدعم المقدم للمواطن في الوقت الذي تبيع مؤسسة البترول الوطنية الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء للحكومة بالأسعار العالمية.

والأهم والأخطر بل والأنكى من كل هذه المعلومات المؤلمة أن هناك شيئا بسيطا جدا يتمثل فيما هو موجود بالفعل في ميزانية الدولة من هدر وتسيب وتبديد المال العام جراء الفوضى «والخمبقان» الموجود بالميزانية والحساب الختامي ولكن للأسف كله سيمضي وستتم الموافقة عليه ودون تقويم أو حساب.. ولاحول ولا قوة إلا بالله.

وكل هذه المصائب التي تنهال على وطننا وأهله وحاضرهما ومستقبلهما وقعت ومازالت تقع قبل انخفاض أسعار النفط، وحدثت وسيحدث أمثالها وأضعافها بسبب الفساد وسوء الإدارة وضياع الحيلة، والأهم غياب الرقابة (النيابة) التي أضحت في جيب الحكومة فيما بات يشعرنا كمواطنين بفقدان الأمل والإحباط التام، فلا شيء يبشر أو نعول عليه لإصلاح حال وطننا إلا برحيل هذه الحكومة ورحيل هذا المجلس العاجز عن تقويم وتصويب أداء الحكومة.. فهل من مدكر؟